

«التقليدية» تتفوق على «الإسلامية» بمعدل كفاية رأس المال

«الجمان»: البنوك المحلية قوية وتحمل الأزمات



جانب من قص شريط المعرض

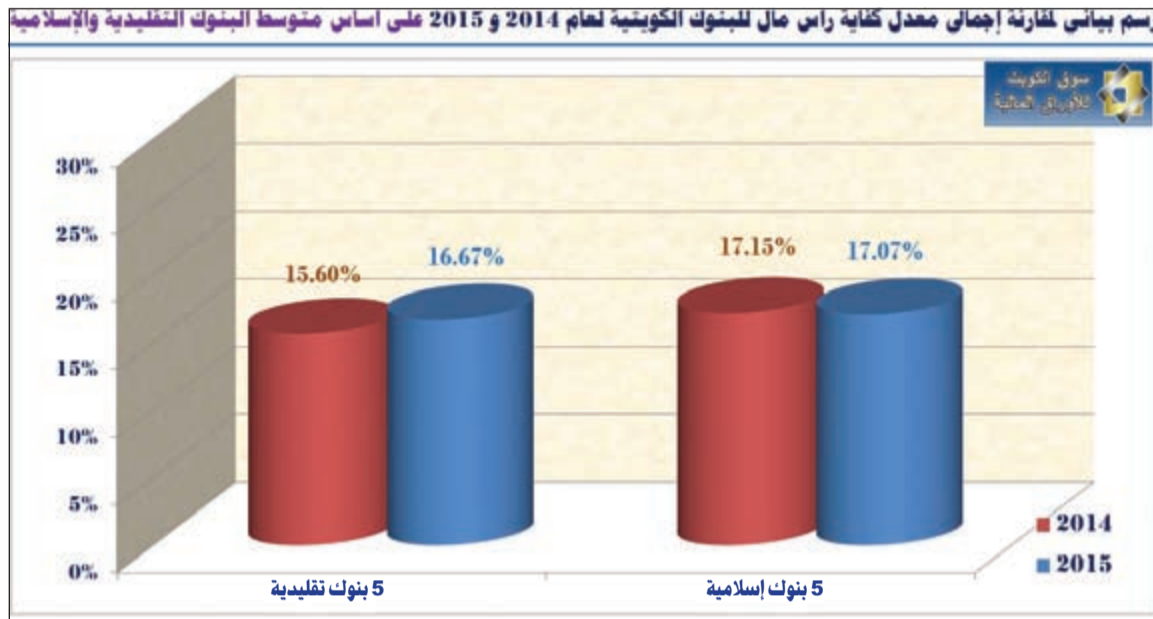
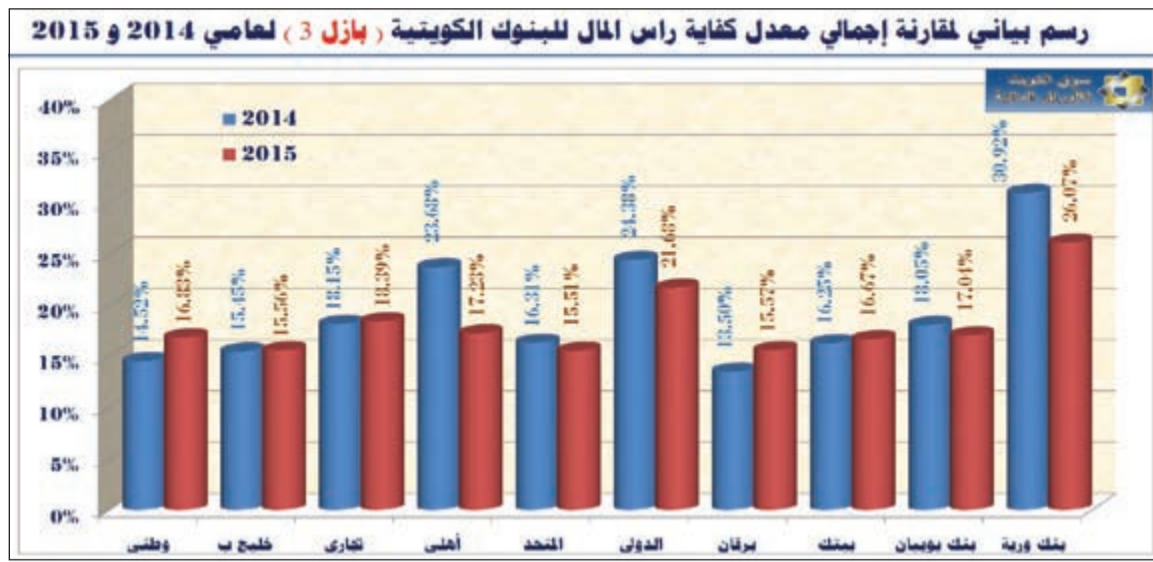
بمشاركة 30 شركة «نפט الكويت» تفتتح معرض السياحة والسفر



لقطة جماعية خلال معرض «نפט الكويت» للسياحة والسفر

وكلانها المحليين والعاملين في الكويت، مع انطلاق فصل الصيف واقترب موسم السفر والعطل السنوية، ويعد هذا المعرض فرصة مميزة لإفساح المجال لموظفي الشركة في اختيار الوجهات السياحية والعروض التي تتناسب معهم خلال العطلة الصيفية. ويقام المعرض على مدار 3 أيام ابتداء من 17 مايو وحتى 19 من مايو، من الساعة 10 صباحاً وحتى الساعة 6 مساءً في خيمة الشركة بمدينة الأحمدية، وذلك بمشاركة أكثر من 30 شركة ومؤسسة تتنوع ما بين شركات طيران، ومنتجعات وفنادق ومكاتب سفر، يقدم المعرض أفضل الحسومات والأسعار لموظفي الشركة مع قدوم فصل الصيف واقترب موسم السفر.

افتتحت شركة «نפט الكويت» معرضها السنوي الحادي عشر للسياحة والسفر، بحضور نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الكبرى والخدمات الفنية عصام الحوطي ومدير مجموعة خدمات الأحمدية نوري الخترش ومدير مجموعة العلاقات العامة والإعلام محمد البصري، وذلك في خيمة الشركة بمدينة الأحمدية. والجدير بالذكر أن معرض الشركة السنوي للسياحة والسفر يأتي في إطار حرصها الدائم على تقديم أفضل العروض والخدمات السياحية لموظفي الشركة، والعاملين في القطاع النفطي بشكل عام، للاستفادة من العروض والخصومات التي تقدمها الشركات السياحية من خلال



رصد تقرير صادر عن مركز الجمان مؤشرات هامة تؤكد متانة البنوك الكويتية ومدى تحملها للأزمات من خلال معدل كفاية رساميلها - كفاية حقوق مساهميها مقابل القروض التي تمنحها لعملائها - مشيراً إلى أنه كلما ارتفعت تلك النسبة أو المعدل كان ذلك إيجابياً والعكس صحيح، أي كلما انخفض معدل كفاية رأس المال كان ذلك مؤشراً سلبياً، علماً أن تلك القاعدة العامة لا تخلو من استثناءات. واستند التقرير إلى تعليمات بنك الكويت المركزي، والتي تشير إلى أن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال للعام قبل الماضي 2014 هو 12٪، وفقاً لمعايير (بازل - 3)، علماً أن البنوك الكويتية مطالبة برفع الحد الأدنى لكفاية رأس مالها بواقع 0,5 نقطة مئوية كل عام، بحيث يصبح الحد الأدنى للعام الماضي 2015 هو 12,5٪، ويكون للعام الحالي 2016 بمعدل 13٪.

وقال التقرير إن البنوك الكويتية حققت متوسطاً بلغ 16,19٪ في نهاية العام 2014، كما حققت متوسطاً بلغ 16,81٪ في نهاية العام 2015، وهو ما يفوق الحد الأدنى المطلوب بشكل ملحوظ للعاملين المذكورين، وتعتبر مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك الكويتية جيدة بشكل عام ومتماشية مع المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بمعايير (بازل 3)، حيث ارتفع متوسطها المطلق بواقع 0,6 نقطة مئوية وبمعدل 3,9٪، وذلك بمقارنة المتوسط ما بين نهاية عامي 2014 و 2015.

16,19٪ معدل نمو كفاية رأس المال للبنوك الكويتية في 2014 يرتفع إلى 16,81٪ في 2015

«الوطني» يتصدر البنوك بمعدل كفاية رأس المال بـ 2,3 نقطة وبنمو 15,9٪

«وربية» يحقق أعلى نسبة كفاية رأس المال في 2015 بمعدل 26,07٪

«برقان» ثاني البنوك بمعدل نمو كفاية رأس المال بـ 2,1 نقطة وبنمو 15,3٪

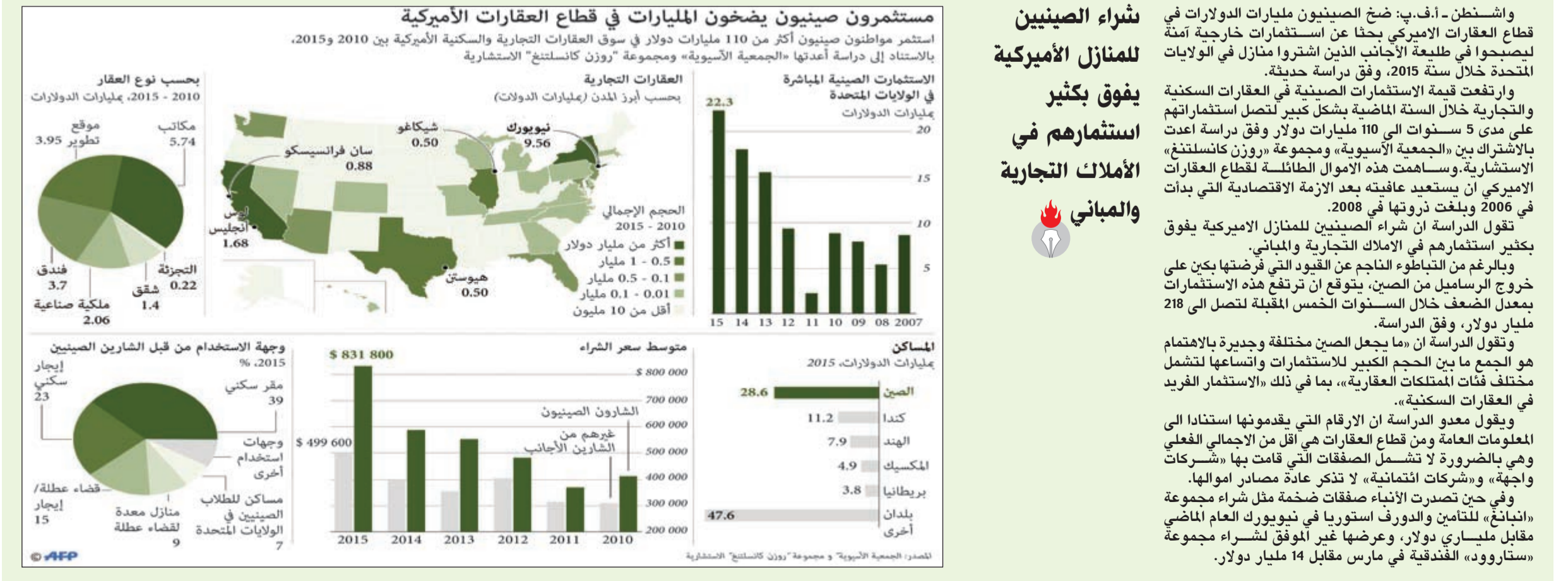
بوضوح مؤخرًا، وحل ثالثاً في هذا المجال «الدولي» بتراجع مقداره 2,7 نقطة مئوية وبمعدل 11,1٪. وأكد التقرير على أن «بنك وربية» حقق أعلى نسبة كفاية رأس مال للعام الماضي 2015 بمعدل 26,07٪، وذلك بما يفوق وبشكل ملحوظ متوسط البنوك البالغ 16,81٪، ويرجع ارتفاع مؤشر «بنك وربية» إلى كونه بنكا ناشئاً من حيث تأسيسه وبداية تشغيله، أي إنه في بداية استفادته أو استخدامه لطاقتة الائتمانية والتشغيلية، ويليه مباشرة، وفقاً لمعايير كفاية رأس المال «الدولي» بنسبة 21,68٪، ثم «تجاري» بنسبة 18,39٪، وتعتبر معدلاتهما مرتفعة نسبياً، مما يمنحهما مؤشرات إيجابية في هذا المضمار، إلا أنها قد تكون مبدئية، حيث يمكن أن يعزى سبب ارتفاع معدل كفاية رأس مالهما إلى ضعف القرارات التشغيلية للبنكين، أو لاشتداد المنافسة في السوق المحلي على جذب الزبائن المناسبين لإقراضهم، أو لضعف قدرتهما التسويقية. وأوضح التقرير أن أقل البنوك الكويتية من حيث معدل كفاية رأس المال لعام 2015، ما بين الصنفين من رأس المال بنسبة 1,55 نقطة مئوية نهاية عام 2014 إلى 0,40 نقطة مئوية نهاية العام 2015. وعمل «برقان» على التوالى

«كلية لندن»: تباطؤ الصين ليس وحده المسؤول عن تقلبات السوق

الإجبار على اقراض أكبر من خلال نظم معاقبة الودائع النقدية في البنوك المركزية. بالإضافة إلى مخاوف بشأن الضرر الذي سيبسبب أنظمة الإقراض، جراء تباطؤ الاقتصاد الصيني مع سبب آخر يتمثل في انتهاء مرحلة طفرة السلع، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى تباطؤ الأسواق الناشئة. وتشير سياسة أسعار الفائدة السلبية، أيضاً، إلى أن البنوك المركزية لا تملك العديد من الأدوات التقليدية لتحفيز الاقتصاد عندما يتم الضخ بنقد رخيص من خلال التخفيف الكمي. وبالتالي إذا كان هناك ركود آخر، فإن الآن هناك قدرة أقل مما كانت عليه عندما كانت أسعار الفائدة عند مستوياتها الطبيعية حوالي 5٪ في وقت سابق. وقالت: «ينظر إلى أسواق الأسهم على أنها مؤشر رئيسي للاقتصاد العالمي. فبعد كل شيء، وبعد انتهاء الركود الاقتصادي الكبير عام 1933، كان هناك ركود ثانٍ في العام 1937 حتى الولايات وذلك بعد 8 سنوات من انهيار القطاع المصرفي والكساد العظيم، ولكن لا يوجد نظير مثالي. وهذه المرة، يقوم بالمراقبة اثنين من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي».

أشار تقرير صدر مؤخراً عن كلية لندن للأعمال إلى القلق المتزايد الذي أبداه المستثمرون والاقتصاديون حول العالم بشأن أسعار الفائدة الصينية جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الوضع ليس سوى نتيجة لصورة أكثر تعقيداً مما يمكن أن يكون. وفي التقرير الذي أعدته البروفيسورة المساعدة في الكلية ديليندا بويه، قالت فيه: «إن المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد الصيني تتمثل في التضخم الذي يطرأ على عمليات بيع السلع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الطاقة الجديدة يضيف ضغطاً مضاعفاً على هبوط أسعار النفط. ولكننا، ومن الناحية الاقتصادية، فإننا نشهد تغيرات جوهرية وإيجابية لكثير الاقتصادات في العالم». وأشار إلى أن خارطة النمو الخاصة بالصين تماثل التي لدى الدول متوسطة الدخل حيث حصلت حالياً ولأول مرة على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى مستويات عالية من استثمارات الخارجية إلى الدول الأوروبية. وأوضح التقرير أن القيم السلبية للفائدة في جميع أنحاء أوروبا، وكذلك في اليابان، تلقي بثقلها على أسهم البنوك خاصة أنها مصممة

110 مليارات دولار حجم الاستثمارات الصينية في العقارات الأمريكية خلال 5 سنوات.. وتوقعات بارتفاعها إلى ضعف القيمة



شراء الصينيين للمنازل الأمريكية يفوق بكثير استثمارهم في الأملاك التجارية والمباني

واشنطن - أ.ف.ب: ضخ الصينيون مليارات الدولارات في قطاع العقارات الأمريكي بحثاً عن استثمارات خارجية آمنة ليصبحوا في طليعة الأجانب الذين اشتروا منازل في الولايات المتحدة خلال سنة 2015، وفق دراسة حديثة. وارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية في العقارات السكنية والتجارية خلال السنة الماضية بشكل كبير لتصل استثماراتهم على مدى 5 سنوات إلى 110 مليارات دولار وفق دراسة أعدت بالإشتراك بين «الجمعية الآسيوية» ومجموعة «روزن كانسلتنغ» الاستشارية. وساهمت هذه الأموال الطائلة لقطاع العقارات الأمريكي أن يستعيد عافيته بعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت في 2008 وبلغت ذروتها في 2008. وتقول الدراسة إن شراء الصينيين للمنازل الأمريكية يفوق بكثير استثمارهم في الأملاك التجارية والمباني. وبالرغم من التباطؤ الناتج عن القيود التي فرضتها بكين على خروج الرساميل من الصين، يتوقع أن ترتفع هذه الاستثمارات بمعدل الضعف خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 218 مليار دولار، وفق الدراسة. ويقول معدو الدراسة أن الإرقام التي يقدمونها استناداً إلى المعلومات العامة ومن قطاع العقارات هي أقل من الإجمالي الفعلي وهي بالضرورة لا تشمل الصفقات التي قامت بها «شركات واجهة» و«شركات ائتمانية» لا تذكر عادة مصادر أموالها. وفي حين تصدرت الأبناء صفقات ضخمة مثل شراء مجموعة «انباغ» للتماثيل والدورف استوريا في نيويورك العام الماضي مقابل مليار دولار، وعرضها غير الموفق لشراء مجموعة «ستارود» الفندقية في مارس مقابل 14 مليار دولار.